



من تراث لفقه سياسى الاسلامى

مجموع فى السياسة

لأبى النصر الفاراجى (توفى ٣٣٩ هـ)
لأبى القاسم الحسين بن على المغربى (وزير) (توفى ٤١٨ هـ)
للشيخ الرئيس ابن سينا (توفى عام ٤٤٨ هـ)

مختص بدراسة

الدكتور فؤاد عبد المنعم أحمد
خبير البحوث الإسلامية
برئاسة المحاكم الشرعية
بمدينة قطر

الناشر

مكتبة ابن سينا
للطباعة والنشر والتوزيع
٣٩٤٧٢ بالاسكندرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم الطبعة الثانية

الحمد لله الذي دبر بحكمته البالغة أمور عباده ، وقهر بحجته الدامغة أهل عناده ، وأظهر بنعمته السابغة سبيل رشاده .

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله .

اللهم صل عليه وعلى آله وصحبه ، ومن سار على هديه ، ودعا بدعوته إلى يوم الدين وبعد

فهذا كتاب « التحفة الملوكية في الآداب السياسية » المنسوب للإمام الماوردي . تقدمه في طبعته الثانية - وقد نذرت طبعته الأولى في مدة وجيزة وكان باكورة سلسلة تراث الفكر السياسي الإسلامي ، وكان الدافع إليها ما تبين لنا أثناء تحضيرنا لرسالة الدكتوراه في الفقه السياسي الإسلامي المقارن أن كثيرا من مصادر هذا التراث مخطوطات مبعثرة بين الشرق والغرب وإن عدم الوقوف عليها أحد الأسباب التي دعت أحد كبار علماءنا إلى القول بأن الفقه السياسي الإسلامي في مرحلة الطفولة على ما سجله في رسالته للدكتوراه في فرنسا عن « الخلافة لتصبح عصبية أمم شرقية » .

وذهب بعضهم أنه لا سياسة في الإسلام ، وإلى الإسلام عقيدة دون نظام أو شريعة ، وأنه لا يعرف لعلماء المسلمين مؤلفاً في السياسة ولا مترجماً

من هذا المنطلق نقدم مجموعاً في تراث الفكر السياسي الإسلامي يتضمن :

* السياسة لأبي النصر الفارابي (المتوفى ٣٣٩ هـ)

* والسياسة لأبي القاسم المغربي (الوزير) (المتوفى ٤١٨ هـ)

* والسياسة للشهيد الرئيس ابن سينا (المتوفى ٤٢٨ هـ)

ونسأل الله تبارك وتعالى أن يتقبل عملنا ، وأن يوفقنا إلى ما يحب ويرضى
من صالح العمل والعلم النافع ، انه نعم المولي ونعم المعين .

المستشار الدكتور

فؤاد عبد النعم أحمد

الإسكندرية في شوال ١٤٠٢ هـ

تحفة الأرك :

ومن المخطوطات للسياسية ذات الطابع الفقهي كتاب « تحفة الأرك فيما
يجب أن يعمل في الملك » للقاضي نجم الدين إبراهيم بن علي بن أحمد
الطرسوسي الحنفي المتوفى سنة ٥٧٥٨ هـ وهو مختصر على اثني عشر فصلاً
كالتالي :

الفصل الأول : في بيان صحة سلطنة الترك ولا يشترط أن يكون
السلطان مجتهداً ولا قرشياً وذكر مذهب الشافعي في هذا الفصل في ذلك كله
ويندرج في هذا الفصل بيان مذهب أبي حنيفة من أنه أوفق للترك من
مذهب الشافعي .

الفصل الثاني : في جواز التقليد منهم عندنا خلافاً للشافعي .

الفصل الثالث : في الجواب عن القصص وأنه أنواع ويندرج فيه
أحوال من تفوض إليه ولاية من الولايات من نيابة السلطنة إلى الوزارة إلى
القضاء إلى والي الشرطة إلى غير ذلك وكيفية الولاية على كل ولاية بحسبها .

الفصل الرابع : في كشف أحوال الولاة والدواوين وما يفعل بن ظهر
عليه خيانة منهم .

الفصل الخامس : في الكشف عن أحوال القضاة ونوابهم وبيان
ما يستحقه الخائن منهم .

الفصل السادس : في النظر في أحوال الرعية والأوقاف وجهات البر .

التفصيل السابع : في النظر في أمر الجسور والقلاع والمساجد والنغور
وجميع ما يتعلق بمصالح المسلمين وكسوة الكعبة وإصلاح طريق الحاج .

التفصيل الثامن : في صرف أموال بيت المال على اختلاف أنواعها وبيان
مصارفها .

التفصيل التاسع : في الأموال التي تؤخذ مصادرة وبيان وجه أخذها ومن
يسمحق أن يؤخذ منه وفي بيان موضع صرفها .

التفصيل العاشر في هدايا أهل الحرب للسلطان والأمراء وهدايا السلطان
لأهل الحرب .

التفصيل الحادي عشر : في ذكر أحكام البغاة والخوارج على
السلطان .

التفصيل الثاني عشر : في الجهاد وقسمة الغنائم .

رقد فرغ أبي اسحاق الطرسوسى من الكتاب سنة ٥٧٥٣هـ ويوجد منه
نسخة بأيا صوفية بالقسطنطينية وأخرى بكتبة بيت المقدس .

كتاب نصيحة الملوك للماوردى

وهو من المخطوطات العامة في علم الاجتماع السياسى والأخلاقى وقد بدأ

الماوردى كتابه بآيات من القرآن الكريم وأحاديث عن رسول الله ﷺ
تبين ان النصيحة واجبة على العلماء للحكام . فعلاحة الحكام صلاح للارعية ،
وان نصيحة الحكام نصيحة الكفاة ، ونصيحة الكفاة هداية إلى مصلحة العالم

بأسره ، وانه جرت العادة فى الأنبياء ان يرسلوا إلى ملوك الأمم فشىخص
الملك وحده بنى بجميع من ضمن مملكته ونحت سياسته ولأن رأيه إذا مال
إلى مذهب مال إلى الرعية .

وقسم الكتاب إلى عشرة أبواب هى :

الباب الأول : الحث على قبول النصائح .

الباب الثانى : الإبانة عن جلال شأن الملك والملوك وما يجب عليهم
ان يأخذوا به انفسهم من الخلال التى تشا كل منازلهم .

الباب الثالث : الخلال التى من جبهتها يعرض الفساد فى المالك والملك .

الباب الرابع : فصول فى المواظبة بمتنع بها ، ويعالج بها قسوة القلوب
ويتداووا بها من امراض الأهواء وانتقام الشهوات .

الباب الخامس : سياسة النفس ورياضتها .

الباب السادس : سياسة الخاصة من الأهل والولد والقرابة
والخدم والجند .

الباب السابع : سياسة العامة وتدير أهل المملكة .

الباب الثامن : تدير الأموال جمعها وتفريقها .

الباب التاسع : تدير الأعداء .

الباب العاشر : تقديم الفتاوى ، وطلب التأويلات لكثير مما يجرى بيانه
على ايدي الملوك ، ويكرهه كثير من العلماء والعقلاء .